قالت العرب

المشهد

العدد 355 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء 1 يوليو 2026م. 16 محرم 1448 هـ

لدماءِ طفلٍ في شوارعِ غزّة .. أَقِمِ الصلاةَ.. فكلُّ طفلٍ قِبلةْ
كُنّا نحبُّكَ قاسياً وتحبُّنا جرحى يضمّدنا الحنانُ.. بجملةْ
نحن اقترحنا الأبجديةَ.. بلسماً .. فلمَ انذبحتَ.. أمامَ حرفِ العلةْ..؟

الولايات المتحدة تدرس خفض وجودها العسكرى فى السعودية

علاقة ترمب ومحمد بن سلمان تتراجع بسبب الموقف من فتح مضيق هرمز بالقوة

كانت أكثر من ١٠٠ طائرة عسكرية أمريكية تقلع من قواعد وسفن حربية فى أنحاء الشرق الأوسط خلال الربيع الماضى فى إطار عملية تهدف إلى فتح مضيق هرمز، حينما واجهت عقبة مفاجئة، تمثلت فى رفض السعودية التعاون، وهى الدولة التى كانت قواعدها ومجالها الجوى عنصرًا حاسمًا فى المهمة.

ويقول المسؤولون الاميركيون المطلعون ان الرفض السعودى اجبر الولايات المتحدة على إلغاء "مشروع الحرية" (Project Freedom)، لتنهى المملكة بذلك العملية العسكرية التى أطلقها الرئيس دونالد ترامب قبل ساعات قليلة فقط لضمان المرور الآمن للسفن.

وقال مسؤولون أمريكيون وعرب مطلعون على المناقشات إن البيت الأبيض هدد بتعليق تسليم صواريخ الاعتراض التى تحتاجها المملكة للتصدى للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية إذا لم تتراجع عن موقفها بعد ان أغضبته الحركة السعودية.

وتراجعت السعودية فى نهاية المطاف، لكن مسؤولين أمريكيين قالوا آنذاك إن الضرر الذى لحق بالعلاقة جراء هذا القرار لن يكون من السهل إصلاحه.

وتدرس الولايات المتحدة تقليص وجودها العسكرى فى المملكة، وفقًا لمسؤولين أمريكيين مطلعين على عملية التخطيط.

وشكلت التهديدات الأمريكية، التى لم يُكشف عنها سابقًا، أكبر خلاف بين البلدين منذ سنوات، فى علاقة شكلت أساس الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج لعقود.

وزار وزير الخارجية الأمريكى ماركو روبيو منطقة الخليج الأسبوع الماضي، حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين كبار فى المنطقة، وشملت جولته الإمارات والكويت والبحرين وهى الدول الثلاث التى تضررت بشدة من إيران خلال الحرب، لكنه لم يزر السعودية.

وقال أشخاص مطلعون على الموقف السعودى إن المسؤولين السعوديين أبدوا استياءهم، واعتبروا قرار روبيو عدم زيارة الرياض تجاهلًا متعمدًا.

ونفى مسؤولون فى إدارة ترامب أن يكون ذلك مقصودًا، وقالوا إن روبيو أجرى محادثات إيجابية مع وزير الخارجية السعودى فيصل بن فرحان ال سعود على هامش اجتماع مجلس التعاون الخليجى فى البحرين.

وأصدرت الولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى بيانًا مشتركًا عقب الاجتماعات أكدت فيه "التزامها القوي" بشراكتها.

وقال أشخاص مطلعون على طريقة تفكير القيادة السعودية إن ولى العهد السعودى محمد بن سلمان رفض، قبل ذلك بأسبوع، دعوة لحضور قمة مجموعة السبع فى فرنسا، احتجاجًا على طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الحرب، وحضر القمة قادة الإمارات وقطر ومصر.

وكانت وسائل إعلام سعودية قد أفادت آنذاك بأن ولى العهد أبلغ مضيفيه الفرنسيين فى رسالة أنه لن يتمكن من الحضور بسبب ارتباطات سابقة، ولم ترد الرياض على طلبات متكررة للتعليق.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلى إن العلاقات بين واشنطن والرياض "ممتازة"، مضيفة: "يستمع الرئيس ترامب إلى مجموعة متنوعة من الآراء بشأن أى قضية، ويأخذ مدخلات شركائنا الإقليميين على محمل الجد". وأضافت: "فى نهاية المطاف، يتخذ جميع قراراته بناءً على ما هو فى مصلحة الشعب الأمريكي".

وامتنع البنتاغون عن التعليق.

ولم يتضح بعد إلى أى مدى يمكن أن تؤثر الخلافات والتجاهل المتبادل بين الجانبين على علاقة شكلت منذ فترة طويلة ركيزة أساسية للسياسة الأمنية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وتساعد العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية فى ضمان التدفق الحر للنفط المُسعّر بالدولار، كما تسهم فى موازنة الالتزام الأمريكى الكبير تجاه إسرائيل.

وتعد المملكة من أكبر مشترى الأسلحة الأمريكية، كما تمثل مصدرًا مهمًا للاستثمارات، بما فى ذلك فى سلاسل إمداد المعادن الحيوية، والذكاء الاصطناعي، والتعاون فى مجال الطاقة النووية المدنية.

ومنحت السعودية القوات الأمريكية لأول مرة حق استخدام قواعدها العسكرية عام ١٩٤٥، ثم توسع هذا الوجود خلال الحروب مع العراق.

وعززت الولايات المتحدة وجودها فى قاعدة الأمير سلطان الجوية فى السعودية، خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، لتكون بمثابة خط دفاع فى مواجهة إيران.

وشهدت العلاقة بين البلدين توترات من قبل، خاصة فى مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر٢٠٠١، إذ اضطرت الولايات المتحدة فى بعض الفترات إلى تقليص وجودها العسكرى أو إنهائه فى القواعد السعودية بسبب اعتبارات سياسية وتداعيات داخلية ناجمة عن وجود قوات أجنبية فى الدولة التى تحتضن أقدس المقدسات الإسلامية.

كما سحبت إدارة ترامب الأولى منظومات الدفاع الجوى باتريوت من السعودية عام ٢٠٢٠ عقب خلاف بشأن إنتاج المملكة النفطي، معتبرة أنها لم تعد ضرورية للدفاع.

وراهن ولى العهد السعودى محمد بن سلمان بقوة على علاقته مع ترامب خلال ولايته الثانية، وأثمرت هذه الاستراتيجية زيارة إلى البيت الأبيض فى الخريف الماضي، أشاد خلالها ترامب بالحاكم الفعلى للمملكة، وقلل من المخاوف المرتبطة بمقتل الصحفى جمال خاشقجى داخل القنصلية السعودية عام ٢٠١٨، وهى القضية التى كانت قد أدت إلى توتر علاقات ولى العهد مع الولايات المتحدة، بما فى ذلك مع عدد كبير من أعضاء الكونغرس.

لكن السعودية والولايات المتحدة لم تكونا متفقتين بالكامل بشأن الحرب ضد إيران، التى أطلقت عليها إدارة ترامب اسم «الغضب الملحمي» (Epic Fury).

وقال مسؤولون عرب إن المملكة ودولا خليجية أخرى مارست ضغوطًا على الإدارة الأمريكية لأسابيع فى مطلع العام من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، بعدما عززت واشنطن قواتها فى المنطقة وطلبت من حلفائها الاستعداد لهجوم واسع.

وأضاف المسؤولون أن السعودية أبلغت البيت الأبيض بأن أى محاولة لإسقاط النظام الإيرانى ستؤدى إلى إغلاق مضيق هرمز، وإرباك أسواق النفط، والإضرار بالاقتصاد الأمريكي، فضلًا عن تهديد استقرار المملكة والمنطقة، كما أعلنت السعودية ودول خليجية أخرى علنًا أنها لن تسمح باستخدام قواعدها أو مجالها الجوى لشن هجمات على إيران.

ورغم ذلك، دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب إسرائيل، وهو ما زاد من شعور الرياض بأن استثمارها فى العلاقة مع واشنطن لم يترجم إلى نفوذ حقيقي، بحسب المسؤولين العرب، وردت إيران بإطلاق صواريخ وطائرات مسيرة على مراكز سكانية ومنشآت للطاقة ومطارات فى دول الخليج، فى محاولة لرفع الكلفة الاقتصادية والسياسية للحرب.

وسمحت السعودية ودول خليجية أخرى سريعًا للولايات المتحدة باستخدام قواعدها ومجالها الجوى لتنفيذ الهجمات رغم تحفظها الأولي.

وقال مسؤولون أمريكيون ومسؤول خليجى إن بعض تلك الدول، بما فيها السعودية، اضطلعت لاحقًا بدور أكثر نشاطا، إذ نفذت عددًا من الضربات استهدفت مواقع إيرانية للطائرات المسيّرة والصواريخ، إلا أن المملكة لم تعلن رسميًا مسؤوليتها عن تلك الضربات.

وتمكنت إيران من الصمود رغم الحملة الجوية المكثفة، وزادت من قلق دول الخليج عبر استهداف منشآت طاقة رئيسية، من بينها مشروع رأس لفان للغاز الطبيعى فى قطر، ومركز الفجيرة النفطى فى الإمارات، ومجمع رأس تنورة النفطى فى السعودية.

كما عززت القيادة الإيرانية المتشددة، التى يهيمن عليها الحرس الثورى الإيراني، قبضتها على السلطة وأظهرت استعدادًا أكبر للمخاطرة طوال الحرب.

وغيّر ولى العهد السعودى نهجه وبدأ العمل على خفض التصعيد مع تزايد المخاوف السعودية من هجمات إيرانية جديدة على صادراتها النفطية، بما فى ذلك عبر الحوثيين المدعومين من إيران فى البحر الأحمر، حيث كانت المملكة قد حولت معظم صادراتها النفطية. وقال بعض المطلعين على الملف إن السعودية اشتكت إلى الولايات المتحدة من أن الضربات الإماراتية ضد إيران، التى بدأت فى الأيام الأولى للحرب واستمرت حتى اليوم التالى لإعلان وقف إطلاق النار فى أبريل الماضى ، زادت من احتمال تعرض منشآت الطاقة الإقليمية لهجمات إيرانية، وأضافوا أن الرياض أرادت من واشنطن الضغط على الإمارات لوقف الضربات والانضمام إلى الجهود الدبلوماسية التى تقودها دول المنطقة.

كما ضغطت السعودية على الولايات المتحدة لإنهاء حصارها على الموانئ الإيرانية والعودة إلى طاولة المفاوضات، خشية أن تؤدى سياسة ترامب الرامية إلى خنق التجارة الإيرانية إلى دفع القيادة الإيرانية نحو مزيد من التصعيد وتعطيل ممرات شحن أخرى ذات أهمية، بحسب المسؤولين العرب.

إلا أن ترامب أبقى الحصار قائمًا، وفى أوائل مايو فاجأ دول الخليج، بما فيها السعودية، عندما أعلن عبر وسائل التواصل الاجتماعى إطلاق «مشروع الحرية» (Project Freedom)، وهو عملية عسكرية تهدف إلى حماية ناقلات النفط والسفن التجارية العابرة لمضيق هرمز. ودخلت سفن حربية أمريكية إلى الخليج للمساعدة فى حماية السفن خلال ساعات من إعلانه، فيما انطلقت مقاتلات ومروحيات هجومية وطائرات مسيرة لتوفير غطاء جوي، كما تولت طائرات مسيرة تحت الماء مراقبة الممر البحري، وأثار هذا التحرك قلق السعودية، التى كانت قواعدها ومجالها الجوى ضروريين للعملية الأمريكية.

وأبلغ ولى العهد السعودى ترامب بعد مشاورات مع مستشاريه، أن العملية ستستفز إيران، وأنه ينبغى إعادة النظر فيها، وفقًا لأشخاص مطلعين على تلك المحادثات.

وأطلقت إيران وابلًا من الصواريخ والطائرات المسيّرة على سفن تجارية، إضافة إلى استهداف سفن تابعة للبحرية الأمريكية ومركز إماراتى لنقل النفط، اندلعت فيه النيران، ومثلت تلك المواجهات أخطر تصعيد منذ أن أعلن ترامب وقف إطلاق النار فى الحرب خلال أبريل.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال قد ذكرت أن السعودية منعت استخدام قواعدها ومجالها الجوى فى إطار "مشروع الحرية" بعدما قلل ترامب من شأن الهجمات الإيرانية.

وقالت الصحيفة إن المسؤولين الأمريكيين أُصيبوا بالصدمة من القرار السعودي، الذى أدى عمليًا إلى تعطيل المشروع.

كما تسبب التراجع السعودى بشأن السماح باستخدام القواعد فى أكبر توتر تشهده العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، وأدى إلى سلسلة من الاتصالات الهاتفية المتوترة بين ترامب وولى العهد السعودي.

وأثار الموقف السعودى أيضًا استياء إسرائيل والإمارات.

وكانت وول ستريت جورنال قد أفادت بأن رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد ال نهيان كان قد انزعج أصلًا عندما رفض ولى العهد السعودى المشاركة فى عمليات عسكرية منسقة ضد إيران فى بداية الحرب، وأدت هذه التوترات إلى تعميق الانقسام بين القوتين الخليجيتين، فقد انسحبت الإمارات من منظمة أوبك فى أبريل ، وغادرت التكتل النفطى الذى تقوده السعودية، متعهدة بتعزيز علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما تمسكت السعودية بموقفها، وانفتحت على إيران، كما استقدمت قوات من باكستان، التى تربطها بالمملكة اتفاقية دفاع جديدة، وكانت تقود جهود التفاوض لإنهاء الحرب.

وكتب الأمير تركى الفيصل، الذى ترأس الاستخبارات السعودية لأكثر من عقدين، فى صحيفة عرب نيوز المملوكة للسعودية فى مايو: "عندما حاولت إيران وآخرون جرّ المملكة إلى أتون الدمار، اختارت قيادتنا تحمل الأضرار التى تسبب بها جار، من أجل حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم".

وقال مسؤولون عرب إن السعودية رفعت القيود المفروضة على استخدام قواعدها ومجالها الجوى بعدما حذرها مسؤولون أمريكيون من أنها لن تكون ضمن أولويات واشنطن فى الحصول على الأسلحة الدفاعية إذا لم تتراجع عن موقفها.

وقال عمر كريم الباحث فى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: "التفاهم الذى توصل إليه ولى العهد مع إيران بوساطة وتنسيق باكستانى بدأ يؤتى ثماره، ما يعنى أن معظم البنية التحتية السعودية باتت آمنة ولم تعد هدفًا، وهو ما يسمح للمملكة بالابتعاد عن التوجه العام للسياسة الأمريكية"، وأضاف: "حدوث شرخ أكبر مع الولايات المتحدة سيفتح بالتأكيد صندوق باندورا، ولذلك سيحاول الطرفان تجنب ذلك".

ولم تعاود الولايات المتحدة إطلاق "مشروع الحرية"، الذى كان قد خصص قدرًا كبيرًا من الأصول العسكرية لحماية السفن، ونسقت واشنطن بهدوء مع السفن التجارية لمغادرة الخليج ليلًا مع إطفاء أجهزة التتبع الخاصة بها.

وتدرس الولايات المتحدة حاليًا تقليص وجودها العسكرى فى السعودية، والتركيز على نشر قواتها فى دول أبدت دعمًا أكبر لها خلال الحرب، من بينها إسرائيل والأردن، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر، لكن المسؤولين شددوا على أن هذه المناقشات لا تزال فى مراحلها الأولى، ولم يُتخذ أى قرار نهائى بشأنها.

ترامب وبن سلمان

مسؤولون أمريكيون أصيبوا بالصدمة من القرار السعودى بعدم المشاركة فى مشروع الحرية ما أدى عمليًا إلى تعطيله

البيت الأبيض هدد بتعليق تسليم صواريخ اعتراض تحتاجها المملكة للتصدى للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية

ترجمة: محمد مجدي
وول ستريت جورنال

تحقيق

متمردو السودان المدعومون من الإمارات "يتدربون فى ليبيا"

احد مواقع تدريب الدعم السريع في شرق ليبيا

قوات الدعم السريع

زعم محققون أن مقاتلين من قوات الدعم السريع السودانية يتلقون تدريبات على استخدام الطائرات المسيّرة والرشاشات الثقيلة وقاذفات الصواريخ فى شبكة من المعسكرات السرية داخل ليبيا.

وادعت منظمة لايتهاوس ريبورتس، وهى مؤسسة إعلامية هولندية غير ربحية، أن جنوب ليبيا أصبح مركزًا رئيسيًا لتدريب وتسليح قوات الدعم السريع، وهى الجماعة شبه العسكرية التى وُجهت إليها مرارًا اتهامات بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية خلال الحرب الأهلية فى السودان.

ويقول المحققون إن المقاتلين السودانيين يتلقون تدريبات على أيدى مرتزقة كولومبيين مدعومين من الإمارات وجنود ليبيين استنادًا إلى مقابلات مع مشتقين عن قوات الدعم السريع وضباط فى الجيش الوطنى الليبي، إضافة إلى تحليلات للمصادر المفتوحة.

ويعد التحقيق المصور، الذى أنجز بالتعاون مع Sudan War Monitor، وهى مجموعة من الصحفيين والباحثين فى المصادر المفتوحة، ومنظمة Evident Media المتخصصة فى التحقيقات البصرية، أحدث إضافة إلى مجموعة متزايدة من الأدلة التى تشير إلى أن الحرب فى السودان تحولت إلى صراع إقليمى بالوكالة.

وكانت وكالة رويترز قد أفادت فى وقت سابق من هذا العام بأن آلافًا من مقاتلى قوات الدعم السريع تلقوا تدريبات فى معسكر سرى داخل إثيوبيا، وتواجه الإمارات منذ سنوات اتهامات واسعة بدعم قوات الدعم السريع، وهى اتهامات نفتها مرارًا.

وحدد المحققون الهولنديون أربعة معسكرات لم يُكشف عنها سابقًا فى شرق ليبيا، وهى منطقة يسيطر عليها المشير خليفة حفتر، القائد المدعوم من الإمارات للجيش الوطنى الليبى والحاكم الفعلى لنصف البلاد.

ووفقًا لمنشق عن قوات الدعم السريع ومصادر ليبية، فإن المرتزقة كانوا يدربون فى أحد هذه المواقع، المعروف باسم المعسكر ١٧، وهو منشأة تابعة للجيش الوطنى الليبى تبعد نحو ١٩ كيلومترًا خارج بنغازي، مقاتلين من قوات الدعم السريع جرى نقلهم إلى ليبيا برًا وجوًا على استخدام الطائرات المسيّرة ومنظومات الأسلحة الثقيلة.

وقال أحمد، وهو منشق عن قوات الدعم السريع أمضى ثلاثة أشهر فى المعسكر، وقد غُيّر اسمه لحماية هويته، إن المدربين لم يكونوا ليبيين ولا سودانيين، وكانت أجسادهم مغطاة بالوشوم، ويتحدثون الإنجليزية، وكانوا "يحملون رتبة خاصة داخل ذلك المعسكر". وأضاف أن المجندين كانوا يعتقدون أن المدربين كولومبيون، وأن الإمارات هى التى استقدمتهم وتكفلت بدفع أجورهم.

وسبق أن أفيد على نطاق واسع بأن الإمارات موّلت مئات المرتزقة الكولومبيين، بعضهم لا يزال فى سن المراهقة، لتدريب والقتال إلى جانب قوات الدعم السريع فى جبهات الحرب بالسودان.

وكانت الحكومة السودانية قد أبلغت مجلس الأمن الدولى العام الماضى بأن شركات أمن خاصة إماراتية، بينها شركة غلوبال سكيورتى سيرفيس جروب (Global Security Services Group (GSSG ومقرها أبوظبي، تقف وراء تجنيد المرتزقة القادمين من أمريكا الجنوبية.

وقال أحمد: "كنت ضمن المجموعات المسؤولة عن التدريب على الأسلحة الثقيلة".

وأضاف: "درّبونا على الأسلحة الثقيلة، ومنها الرشاش الثقيل (DShK)، وقاذفات الصواريخ المتعددة، وكذلك قاذفات (RPG)"، فى إشارة إلى الرشاش الثقيل السوفيتى التصميم المستخدم على نطاق واسع حول العالم.

وأوضح أنه أمضى ثلاثة أشهر فى المعسكر، واصفًا إياه بأنه مركز لوجستي.

وقال: "كان المعسكر يحتوى على جميع الإمدادات، وكل ما يُرسل لدعم الحرب يصل إليه أولًا".

وبحسب المحققين، تدخل المعدات إلى ليبيا عبر ميناء بنغازى وعبر رحلات شحن تهبط فى عدة قواعد داخل البلاد، قبل نقلها جنوبًا إلى مناطق تجميع قرب الحدود السودانية.

ونشر جنود من قوات الدعم السريع المتمركزون فى ليبيا آلاف المقاطع المصورة على وسائل التواصل الاجتماعى منذ أبريل ٢٠٢٣، عندما اندلع القتال المفتوح بين قائد الجيش السودانى الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه السابق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قائد قوات الدعم السريع رغم جهود السلطات الليبية لإبقاء هذه العمليات طى الكتمان.

وقال أحمد: "كل شيء إماراتي. الإمارات هى التى تدعم قوات الدعم السريع".

وأضاف: "كانوا يجلبون الأسلحة من بلادهم بالطائرات إلى هنا، ومن هنا كنا نستلمها وننقلها إلى السودان".

وقالت منظمة لايتهاوس إنها دعمت رواية أحمد من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية للمعسكر ١٧ والمناطق المحيطة به، إلى جانب لقطات جوية لمناطق التدريب ومجمعات المركبات، ومقاطع فيديو من مصادر مفتوحة نُشرت من جنوب ليبيا.

كما حدد المحققون شاحنات تويوتا لاند كروزر ٧٩، وهى المركبات نفسها التى سبق أن ربطها محققو الأمم المتحدة بعمليات نقل أسلحة إماراتية مزعومة إلى قوات الدعم السريع.

وقال المحققون إن هذه المركبات ظهرت مرارًا فى محتوى مرتبط بقوات الدعم السريع على وسائل التواصل الاجتماعى وفى مناطق التجميع داخل ليبيا، معتبرين أن ذلك يشكل دليلًا على وجود شبكة إمداد منظمة. وأشاروا إلى أنهم حللوا آلاف المقاطع المنشورة على تيك توك وفيسبوك وتلغرام، وقالوا إنها تؤكد وجود "تعاون وثيق" بين الجيش الوطنى الليبى وقوات الدعم السريع. وظهر قائد قوات الدعم السريع حميدتى بشكل متكرر فى تلك المنشورات إلى جانب خليفة حفتر.

ونفى مسؤولون ليبيون أن تكون قوات الدعم السريع تنشط انطلاقًا من الأراضى الليبية.

وعندما سُئل الملازم فتاح إهنيش من لواء سبل السلام عما إذا كانت بعض وحدات الجيش الوطنى الليبى تتعاون مع قوات الدعم السريع، أجاب: "لا، هذه مجرد شائعات ينشرها أشخاص يحاولون إشعال صراع بين الجيش السودانى والجيش الليبي".

كما رفضت قوات الدعم السريع الاتهامات بأنها تتلقى دعمًا عسكريًا خارجيًا أو تدير معسكرات تدريب خارج السودان.

وقال الدكتور علاء الدين نقود، المتحدث باسم إدارة "تأسيس" المتحالفة مع قوات الدعم السريع: "هناك الكثير من الادعاءات غير الصحيحة، وقد أصدرنا بيانات نرفضها".

وعندما سُئل مباشرة عن مزاعم وجود معسكرات تدريب فى ليبيا، أجاب: "كل شيء يخصنا نحن، ومعسكراتنا التدريبية داخل حدودنا".

من جانبها، نفت وزارة الخارجية الإماراتية تقديم أى دعم عسكرى أو مالى لأى طرف فى النزاع.

وقالت فى بيان: "لم تقدم الإمارات، ولا تقدم، أى دعم عسكرى أو مالى لأى طرف من أطراف النزاع فى السودان".

ويأتى هذا التحقيق وسط تقارير عن هجوم وشيك لقوات الدعم السريع على مدينة الأبيض فى وسط السودان، عاصمة ولاية شمال كردفان ذات الأهمية الاستراتيجية، والتى أصبحت خط المواجهة الجديد فى الحرب.

وحذرت وزيرة الخارجية البريطانية إيفيت كوبر الأسبوع الماضى من أن المدينة تقف على "حافة وقوع فظائع"، فى ظل تزايد استخدام قوات الدعم السريع للطائرات المسيّرة لاستهداف البنية التحتية المدنية وقطع الوصول إلى الخدمات الأساسية.

كما تعرضت بريطانيا مؤخرًا لانتقادات جديدة بشأن تعاملها مع النزاع.

وقال ناثانييل ريموند، المدير التنفيذى لمختبر البحوث الإنسانية فى كلية بيل للصحة العامة، وهى جهة تتابع جرائم الحرب عبر صور الأقمار الصناعية، أمام البرلمان الأسبوع الماضي، إن بريطانيا أحجمت فى السابق عن اتخاذ إجراءات خشية الإضرار بعلاقاتها مع الإمارات.

وأضاف ريموند أن بريطانيا كانت فى موقع فريد يسمح لها بمنع مقتل ما يُقدر بنحو ٦٠ ألف شخص فى مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، فى أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، لكنها لم تتدخل بالقوة الكافية.

وأشار إلى أن بريطانيا، بصفتها "حاملة القلم" بشأن السودان فى مجلس الأمن الدولي، أى الدولة التى تتولى صياغة القرارات وتنسيق استجابة المجلس للنزاع، لا تزال تمثل "أفضل أمل" للمجتمع الدولى لمنع وقوع مزيد من الفظائع.

مرتزقة كولمبيون يشاركون في تدريب الدعم السريع

أربعة معسكرات فى شرق ليبيا بينها المعسكر 17 تتدرب فيها قوات حميدتى على يد مرتزقة كولومبيين استقدمتهم

ترجمة: محمد مجدي
تلغراف البريطانية